المملكة المغربية
الوزير الأول

---

منشور رقم 14/2009

بسم الله الرحمن الرحيم

الرباط في 5 رمضان 1430
الموافق ل 26 غشت 2009

# إلـــى
# السيدين وزيري الدولة
# والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة
# والمندوبين السامين والمندوب العام

الموضوع : مشروع قانون المالية لسنة 2010.

سلام تـــام بوجود مولانا الإمـــام،

وبعد، يتم تحضير مشروع قانون المالية لسنة **2010**، في ظرفية عالمية استثنائية تتسم بالركود والانكماش في اقتصاديات مجمل البلدان المصنعة، خاصة بالنسبة للدول الأوروبية التي تعتبر من أهم الشركاء الاقتصاديين والتجاريين لبلادنا.

ونظرا لانخراط الاقتصاد الوطني في محيطه العالمي وتفاعله المطرد مع تطورات الأسواق الدولية فقد انعكست هذه الظرفية على نمو العديد من قطاعاتنا الإنتاجية، ومرد ذلك أساسا إلى انخفاض الطلبات الخارجية الموجهة إلى المغرب.

وبالفعل، فقد عرفت بعض القطاعات المصدرة والأنشطة السياحية ببلادنا وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وتدفق الاستثمارات الخارجية نوعا من التباطؤ في ديناميتها. إلا أن بلادنا استطاعت، بفضل المكتسبات التي راكمها الاقتصاد المغربي جراء الاختيارات الإستراتيجية والإصلاحات الهيكلية والقطاعية والأوراش الكبرى، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، الصمود أمام تداعيات الأزمة العالمية. كما أن التدابير المتخذة في إطار لجنة اليقظة الإستراتيجية ساهمت في التقليص من الآثار السلبية للأزمة على القطاعات المتضررة.

وعليه، وفي أعقاب محصول موسم فلاحي جيد، يرتقب أن تصل نسبة النمو خلال السنة الجارية ما بين 5 و 5,7 %، مع التحكم في نسبة التضخم.

./.

كما أن احتياطاتنا من العملة الصعبة قد بقيت في مستويات مرضية بالمقارنة مع الوضعية السائدة في الاقتصاديات المشابهة. وتميزت الإنجازات في مجال المالية العمومية بحصر عجز الميزانية في حدود مقبولة مع تسريع وتيرة إنجاز نفقات الاستثمار.

ومن شأن هذه الحصيلة أن تحفزنا، بعيدا عن كل نزوع إلى التقوقع والانكماش، على مضاعفة جهودنا في مواجهة التحديات المطروحة، خصوصا تلك المترتبة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، وعقد المزيد من العزم على مواصلة الانفتاح والمضي في طريق الإصلاح وتشجيع الاستثمار، والإسراع بوتيرة الأوراش الإنمائية وتقوية القطاعات الواعدة، وذلك قصد تعزيز المكتسبات والاستعداد للمستقبل.

وسيشكل قانون المالية لسنة **2010**، محطة جديدة لتأكيد أهمية هذه الاختيارات الإستراتيجية، سواء في الحد من الآثار المباشرة للأزمة العالمية على الاقتصاد الوطني، أو من أجل استشراف مرحلة ما بعد الأزمة، بما سيعزز من دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

وهكذا، وتنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة أيده الله ونصره، وتفعيلا للالتزامات الواردة في التصريح الحكومي، فإن مشروع قانون المالية لسنة **2010**، يستند إلى جملة من الأولويات من أهمها:

1 - دعم وتيرة النمو والتشغيل من خلال تقوية الطلب الداخلي وتكثيف الاستثمار العمومي والخاص، وإنعاش الصادرات؛

2 - تسريع أجراة الإصلاحات الهيكلية وتفعيل السياسات القطاعية الجديدة بهدف الرفع من جاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين الحكامة والحفاظ على البيئة؛

3 - إرساء الميثاق الاجتماعي الجديد الذي دعا إليه جلالة الملك في خطابه السامي بمناسبة عيد العرش المجيد الذي صادف هذه السنة الذكرى العاشرة لاعتلاء جلالته عرش أسلافه الميامين؛

4 - تقوية السياسات الجهوية بهدف تحسين التوازن المجالي والنهوض بالعالم القروي؛

5 - دعم القطاعات المتضررة من الأزمة العالمية بهدف الحفاظ على مناصب الشغل وعلى القدرات الإنتاجية والتصديرية للبلاد.

## أولا: دعم وتـــيرة النـــمو والتشغيل

لقد اختارت الحكومة في سعيها لدعم وتيرة النمو والتشغيل تقوية الطلب الداخلي من خلال تسريع وتيرة إنجاز البرامج الاستثمارية، سواء منها المتعلقة بالقطاع العمومي بكل مكوناته، أو المتعلقة بالقطاع الخاص، وكذا عبر الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

وهكذا فقد عرفت الاستثمارات العمومية خلال السنوات القليلة الماضية نموا مطردا بحيث انتقلت من 82 مليار درهم سنة 2007، إلى 135 مليار درهم سنة 2009، أي بزيادة ٪ 65. وهكذا تواصلت الأشغال لإنجاز الأوراش الكبرى المهيكلة في قطاعات الموانئ والطرق والطرق السيارة والسكك الحديدية والمطارات والطاقة والسياحة والصناعة والمعادن والتهيئات الحضرية، مع إيلاء أهمية خاصة لقطاع البناء والأشغال العمومية والسكن الاجتماعي.

كما تواصل الحكومة جهودها لحث القطاع الخاص على المزيد من الاستثمار والإنتاج، خاصة في القطاعات الحاملة للقيمة المضافة والمحدثة لفرص الشغل، وذلك من خلال وضع سياسات قطاعية إرادية قصد توضيح الرؤى أمام الفاعلين الاقتصاديين، وتحسين مناخ الأعمال، ومواصلة إصلاح النظام الجبائي لتخفيف الضغط على المقاولات وتحسين تنافسيتها، وإحداث مناطق صناعية مندمجة مجهزة تجهيزا ملائما طبقا للمواصفات الدولية وحسب متطلبات مختلف القطاعات، والعمل على تعزيز الكفاءات التدبيرية والتقنية لدى المقاولات عبر التكوين والتكوين المستمر لفائدة الموارد البشرية.

ويندرج في هذا السياق أيضا، العمل الهيكلي لتطوير الصادرات، حيث تعمل الحكومة في هذا الصدد على إعداد مخطط شمولي مندمج على المديين المتوسط والطويل، في إطار تشاركي مع مختلف الفاعلين والقطاعات المعنية، من شأنه أن يمكن المغرب من تعزيز تموقعه في الأسواق الخارجية وإحداث تغيير هيكلي في تجارتنا الخارجية، وذلك بناء على النتائج المنتظرة من الإستراتيجيات القطاعية المعتمدة في مختلف المجالات، وعلى استغلال الإمكانيات التي تتيحها اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر المبرمة مع العديد من شركائنا الاقتصاديين.

وبهدف تحصين القدرة الشرائية للمواطنين وتقويتها، حرصت الحكومة على تنفيذ التزاماتها تجاه الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين في إطار الحوار الاجتماعي، بحيث عملت برسم سنة 2009، على الزيادة في الأجور بمعدل يتراوح ما بين 10 و ٪ 22، وتخفيض نسبة الضريبة على الدخل بنقطتين (2). كما واصلت جهودها لدعم المواد الاستهلاكية الأساسية والتحكم في الأسعار بواسطة صندوق المقاصة.

## ثانيا: تسريع أجراة الإصلاحات الهيكلية وتفعيل السياسات القطاعية الجديدة.

يعد القيام بالإصلاحات الهيكلية والقطاعية من أهم الاختيارات الأساسية للحكومة التي تمت بلورتها عبر اعتماد استراتيجيات قطاعية جديدة ترمي إلى إعادة هيكلـــة الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال وتعـــزيز

قدرات بلادنا على استقطاب الاستثمار، وتسريع وتيرة إحداث فرص الشغل، وتكريس مبدإ الإنصاف من خلال التوزيع العادل لثمار النمو على المستويين الاجتماعي والمجالي، وخصوصا لفائدة العالم القروي.

وتكريسا لهذا التوجه، فإن الحكومة عازمة على الإسراع بأجرأة السياسات الهيكلية في عدد من القطاعات الإنتاجية، مع إعطاء الأولوية القصوى لبعض الإصلاحات الإستراتيجية التي تهم قطاعي القضاء والإدارة، تنفيذا للتوجيهات السامية التي شدد عليها جلالة الملك نصره الله في خطابيه الساميين بمناسبة عيد العرش المجيد وذكرى ثورة الملك والشعب.

وفي هذا الصدد، ستنكب الحكومة، في مجال القضاء، على بلورة مخطط متكامل الأهداف يروم تعزيز استقلال القضاء، وتحديث المنظومة القانونية، وتأهيل الهياكل والموارد البشرية، والرفع من النجاعة القضائية، وترسيخ التخليق وحسن التفعيل.

أما على مستوى الإصلاح الإداري، فستعمل الحكومة على مواصلة مسلسل اللاتمركز واللاتركيز، واتخاذ التدابير المرتبطة بتبسيط المساطر، وتطوير مجال الإدارة الإلكترونية وتخليق الحياة العامة.

وفي هذا الإطار، وبالإضافة إلى المخططات الإستراتيجية التي تم إطلاقها في قطاعات السياحة والصناعة والخدمات والصناعة التقليدية والتجارة الداخلية، فإن الحكومة عاقدة العزم على تفعيل الجيل الجديد من الإصلاحات في بعديها الشمولي والترابي، والتي تهم على الخصوص:

- برنامج المغرب الأخضر الرامي أساسا إلى الرفع من حصة القطاع الفلاحي في الناتج الوطني الإجمالي وتقوية إنتاجيته وتحديثه والرفع من صادراته وتحسين دخل صغار الفلاحين؛

- الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي الذي يستهدف تنمية القطاعات الإنتاجية الواعدة، وإنشاء مناطق صناعية مندمجة، وتحسين مناخ الأعمال، ومواكبة التكوين لحاجات التطور الاقتصادي والمهن العالمية؛

- استراتيجية جديدة للطاقة ترمي إلى تأمين تزويد البلاد بالطاقة مع تنويع مصادرها وتعبئة مواردها المتجددة، وتكثيف جهود البحث عن النفط والغاز، بالإضافة إلى إقرار قواعد النجاعة الطاقية عبر وضع الآليات اللازمة لتأمين الحفاظ على الموارد وترشيد استعمالها؛

- استراتيجية الماء التي ترمي إلى التحكم في مجموع سلسلة الإنتاج وتعبئة المياه لتأمين تزويد البلاد بهذه المادة الحيوية لتغطية مختلف الحاجات، مع ترشيد استعمال الماء وتكثيف إعادة استعمال المياه العادمة بعد المعالجة، ومواصلة السياسة الهادفة إلى الوقاية والحد من أضرار الفيضانات.

./.

– سياسة بيئية تدمج البعد الإيكولوجي في مختلف السياسات العمومية والمشاريع التنموية من أجل تثمين الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، إذ أن الحكومة عازمة على بلورة الميثاق الوطني للبيئة، والرفع من وتيرة إنجاز البرامج الوطنية للمحافظة على البيئة، خاصة المتعلقة منها بالتطهير السائل والصلب والتأهيل البيئي للمدارس القروية والمساجد، وكذا إنشاء مراصد بيئية جهوية لتتبع وضمان الشروط الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة، وذلك طبقا للتوجيهات الملكية السامية؛

- استراتيجية تطوير التكنولوجيات الجديدة والاقتصاد الرقمي المتمثلة على الخصوص في وضع أسس الإدارة الالكترونية الرامية إلى تحسين الخدمات العمومية وتبسيط مساطرها وتقريبها من المواطنين، وكذا تعزيز ولوج الإعلاميات لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة لتحسين مردوديتها والمساهمة في تطويرها وتشجيع المبادرات الخاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة.

## ثالثا: إرساء ميثاق اجتماعي جديد.

تستهدف السياسة الاجتماعية للحكومة إرساء ميثاق اجتماعي جديد يقوم على تثمين العنصر البشري، وتقوية الحماية الاجتماعية، والحفاظ على القدرة الشرائية، ومحاربة الفقر والهشاشة لتحسين ظروف عيش المواطنين وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى.

وفي هذا الأفق، فإن الحكومة منكبة على تفعيل الإصلاحات والإجراءات التالية:

– النهوض بقطاع التربية والتكوين أولى الأولويات بعد الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، وذلك نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية ودوره في تكريس تكافؤ الفرص لكل المواطنين، وفي تكوين الموارد البشرية اللازمة لمواكبة الحاجات المترتبة عن تفعيل الإستراتيجيات القطاعية، وتوفير الشروط اللازمة لإنجاح البرنامج الاستعجالي لإصلاح منظومة التربية والتكوين؛

– إصلاح قطاع الصحة انطلاقا من" مبدإ الحق في الصحة للجميع "، حيث تم لهذه الغاية اعتماد استراتيجية ترمي إلى توسيع الولوج إلى الخدمات الصحية عبر توسيع سلة العلاجات المتنقلة، وتقوية شبكة البنيات الصحية، وتجهيزها ومدها بالإمكانات الملائمة لتقديم خدمات تمكن من تحسين مؤشرات الصحة ببلادنا؛

– تطوير السكن الاجتماعي مع التركيز على إنجاز الوحدات السكنية ذات التكلفة المنخفضة، ومواصلة إنجاز برنامج مدن بدون صفيح، وكذا البرامج السكنية الخاصة بالأقاليم الجنوبية، ومحاربة السكن غير القانوني، وذلك طبقا للتعليمات الملكية السامية الرامية إلى تعزيز الطبقات الوسطى وتحسين ظروف عيش الطبقات الفقيرة، مع تخصيص **3.850** هكتار من أراضي الدولة لإنجاز برامج سكنية بتكلفة مناسبة؛

./.

- تعزيز آليات التضامن الاجتماعي من خلال التعميم التدريجي لنظام المساعدة الطبية لفائدة ذوي الدخل المحدود والمعوزين؛ وإصلاح نظام المقاصة في اتجاه تحسين استهداف الفئات المعوزة، وإحداث نظام التعويض عن فقدان الشغل، مع إصلاح أنظمة التقاعد؛

- تحسين ظروف عيش المواطنين بإعطاء الأسبقية لساكنة المناطق الجبلية وكذا الجهات التي تعرف خصاصا تنمويا، والنهوض بمؤهلاتها الاقتصادية والثقافية والبيئية، وذلك من خلال العمل على إعطاء دفعة جديدة وقوية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتوخي المزيد من النجاعة في تنفيذ برامجها الهادفة إلى محاربة الفقر والتهميش، وإحداث الأنشطة المحدثة لفرص الشغل والمدرة لدخل قار؛

- توسيع وتقوية الطبقة الوسطى، وفق توجيهات جلالة الملك التي تؤكد على جعل هذه الطبقة بعدا استراتيجيا لكل السياسات العمومية.

هذا، وإن الحكومة عاقدة العزم على المضي في سياستها الإرادية لتحصين القدرة الشرائية عبر مواصلة دعم الأسعار مع استهداف الفئات المعوزة، والتخفيض من نسب الضريبة على الدخل لفائدة الشرائح الوسطى من الموظفين والأجراء، والإعفاء الضريبي لذوي الدخول الدنيا.

كما أنها، بموازاة ذلك، تولي العناية اللازمة بكل ما من شأنه إذكاء البعد المواطناتي من خلال استكمال الإصلاح المؤسسي للحقل الديني، وتنمية فضاءات الثقافة والإبداع والابتكار.

## رابعا: تقوية السياسات الجهوية والنهوض بالعالم القروي.

ومن أجل تحقيق تنمية جهوية متوازنة والنهوض بالعالم القروي من منظور اندماجية والتقائية البرامج القطاعية، ترتكز الحكومة في تدخلاتها على التوجهات الرئيسية التالية:

- إحداث أقطاب للتنمية على أساس استغلال المؤهلات والموارد المحلية قصد إحداث دينامية تنمية جهوية، ودعمها بالأوراش الكبرى لتقوية البنيات التحتية واللوجيستية والحرص على الانسجام المجالي للإستراتيجيات القطاعية كما يتجلى ذلك على الخصوص في الاتفاقيات المبرمة بتاريخ **14** ابريل **2009**، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة نصره الله بين الحكومة وكل جهات المملكة حول تنفيذ "مخطط المغرب الأخضر" و "الإستراتيجية الوطنية للماء"؛

- مواصلة تأهيل العالم القروي الذي سجل تقدما ملموسا فيما يتعلق على الخصوص بالتزويد بالماء الصالح للشرب والارتباط بالشبكة الكهربائية وشبكة الاتصالات، وتكثيف الجهود لفك العزلة عن المناطق القروية، وتوسيع ولوج السكان القرويين لخدمات التعليم والتكوين والصحة، وكل ذلك في إطار مقاربة تنموية مندمجة؛

./.

- وضع مخططات مندمجة للتأهيل الحضري من أجل إحداث ظروف ملائمة لنمو منسجم لمدننا تمكنها من توفير إطار لائق للعيش وخدمات ترقى إلى تطلعات الساكنة على مستوى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترفيهية، خاصة في مجالات التطهير والنقل الحضري والسكن والخدمات الاجتماعية وفق برامج تعاقدية بين الدولة ومجموعات الجماعات والمدن؛

- وضع حكامة ترابية مندمجة بمواصلة وتعميق مسلسل اللامركزية واللاتركيز، من خلال إعداد ميثاق اللاتمركز الإداري قصد المضي نحو جهوية متقدمة. ويهدف هذا الإصلاح إلى توسيع صلاحيات الجماعات المحلية وتخفيف أعباء الوصاية عليها وفقا لمقتضيات الميثاق الجماعي الجديد وتمهيدا للانتقال التدريجي من منطق الوصاية إلى منطق المواكبة، وكذا تعزيز السلطة التقريرية للمصالح الخارجية للوزارات ومنحها المزيد من المسؤوليات في برمجة وتنفيذ المشاريع وفقا للحاجات المحلية.

## خامسا: دعم القطاعات المتضررة من الأزمة العالمية.

من الواضح أن القطاعات المصدرة والأنشطة السياحية وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وتدفق الاستثمارات الخارجية تعد من الأنشطة الأكثر تضررا من تداعيات الأزمة العالمية، نظرا لانفتاح الاقتصاد الوطني على محيطه الخارجي.

و للحد من وقع هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني والحفاظ على مناصب الشغل والكفاءات الموجودة وعلى قدراتنا الإنتاجية والتصديرية، مع إعطاء أولوية خاصة للإشكالية المرتبطة بعجز ميزان الأداءات والاحتياطي من العملة الصعبة ، عملت الحكومة على إحداث لجنة إستراتيجية لليقظة تضم كل الفعاليات المعنية في القطاعين العام والخاص لتتبع الأوضاع عن كثب واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمواجهتها في إطار تشاوري.

وفي هذا الإطار، تم اتخاذ عدد من التدابير قررت الحكومة تمديد العمل بها إلى آخر السنة الحالية، تهم قطاعات النسيج والألبسة، والجلد، وتجهيزات السيارات، والإلكترونيات، والسياحة، وكذا تحويلات مواطنينا في الخارج، منها:

- تدابير ذات طابع اجتماعي لحث المقاولات المصدرة على الحفاظ على مواردها البشرية مقابل تغطية الدولة لجزء من التحملات الاجتماعية؛

- تدابير ذات طابع تجاري متمثلة في دعم المجهودات التجارية للمقاولات وتقليص تكلفة تأمين التصدير؛

./.

- إقرار تدابير لتعزيز التكوين داخل المؤسسات المصدرة المتضررة لتحسين إنتاجيتها وتنافسيتها وتهييئها لما بعد الأزمة؛

- إقرار امتيازات لتحفيز مواطنينا المقيمين بالخارج على الاستثمار من خلال إحداث صندوق خاص لهذه الغاية وتسهيل سبل امتلاكهم دور سكناهم وتسهيل عمليات تحويل مدخراتهم مع تقليص تكاليفها؛

- تدابير تهم قطاع السياحة ترمي إلى جذب السياح مع التركيز سواء على بعض الوجهات الجديدة، أو تلك الوجهات التي تتميز بقدراتها الاستقبالية؛

وعلى لجنة اليقظة الإستراتيجية أن تواصل عملها التشاوري من أجل تتبع دائم ودقيق لتطورات الأزمة الاقتصادية العالمية، واقتراح ما يناسب من التدابير الكفيلة بمواجهة تداعياتها السلبية على النسيج الاقتصادي الوطني.

إن الارتكاز على الأولويات السالفة الذكر لتحضير مشروع قانون المالية لسنة **2010**، يستلزم مواصلة الحرص على استقرار الإطار الماكرو اقتصادي وحصر عجز الميزانية في مستوى يتلاءم مع التحكم في المديونية، مما يتطلب منا العمل على تسريع مسلسل الإصلاح الموازني الذي يستهدف الرفع من المداخيل من جهة، والتحكم في النفقات من جهة أخرى، وذلك من خلال رصد إمكانات الاقتصاد في النفقات العمومية وضبط مخصصاتها وتحسين نجاعتها وفعاليتها.

وفي هذا الصدد، يتعين التقيد بالتوجهات الرئيسية التالية:

- فيما يتعلق بنفقات الموظفين، حذف المناصب الشاغرة وغير المستعملة في آخر السنة المالية، مع حصر عدد التوظيفات الجديدة في الحد الأدنى الضروري لتغطية الحاجات الملحة للقطاعات ذات الأولوية مع ربطها بتحقيق أهداف محددة حول تحسين جودة الخدمات المقدمة، وتفعيل عملية إعادة انتشار الموظفين لتغطية العجز الفعلي على المستوى المجالي أو القطاعي؛

- فيما يتعلق بنفقات المعدات والنفقات المختلفة، الحرص على الحفاظ على الاعتمادات في مستواها لسنة **2009**، مع العمل على تقليص نفقات التسيير العادية والتحكم في نمط عيش الإدارة العمومية، وعلى الخصوص فيما يتعلق باستهلاك الماء والكهرباء والاتصالات والنقل والكراء، وتهييء المقرات الإدارية وتأثيثها، والأسفار إلى الخارج، وتنظيم المؤتمرات والندوات؛

- فيما يتعلق بنفقات المقاصة، العمل على إصلاح نظام المقاصة على أساس استهداف الفئات المعوزة المقترن بانخراطها في برامج التمدرس والصحة، مع العمل على حصر تحملات المقاصة، بما فيها النفقات المتعلقة بالاستهداف، في مستوى يراعي التوازنات المالية.

./.

- فيما يتعلق بنفقات الاستثمار، الحفاظ على مجهود الاستثمار العمومي، بما فيه استثمارات المنشآت العمومية في مستوى ملائم يراعى ضرورة مواكبة الأوراش والإستراتيجيات القطاعية والحد من الضغط على ميزان الأداءات مع العمل على تحسين ظروف إعداد وإنجاز المشاريع والحرص على تأمين التقائيتها وانسجامها، والتحكم في كلفتها.

هذا ويجب التأكيد هنا على ضرورة مواصلة مسلسل تحديث التدبير الموازني المرتكز على مقاربة النتائج والإنجازات لتحقيق الأهداف القطاعية المسطرة، والبرمجة الموازنية متعددة السنوات، والتعاقد، واعتبار مقاربة النوع في انتقاء المشاريع قصد تقوية نجاعة النفقات العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

واعتبارا لما سبق فقد تمت موافاتكم بتاريخ 29 يوليوز 2009 بالأغلفة المالية المرصودة لقطاعكم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2010.

وختاما، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2010 يأتي في إطار مواصلة الجهود التي تبذلها الحكومة لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وإعطاء الانطلاقة الفعلية للسياسات القطاعية الجديدة، وأجرأة الإصلاحات الإستراتيجية التي من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، و إرساء النموذج المجتمعي المتضامن والمتوازن الذي نتطلع إليه في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

ومع خالص التحيات والسلام.

الوزير الأول

عباس الفاسي